2014 أطول عام في السياسة التركية

طه أوزهان
رئيس ستا

ملخص

مثل كل الأعوام السياسية الطويلة، لم يبدأ عام 2014 في تركيا في 1 يناير؛ لكنه بدأ سياسيًّا في نهاية مايو مع أحداث ساحة تقسيم. ومع ذلك، فإن هذا العام قد ينتهي بما يبعث على التفاؤل. يمكن القول إنه إذا لم يتم تغيير موعد الانتخابات العامة المقبلة، فإن عام 2014 السياسي الطويل سيمتد حتى يونيو 2015. ولو كانت الإطاحة بالحكومة في الانقلاب البوليسي القضائي في 17 ديسمبر قد نجحت لخضعت تركيا لنظام وصاية جديد لسنوات عديدة قادمة. لقد انتهت المرحلة الأولى من سباق الانتخابات الثلاثية في تركيا بفوز أردوغان. وستكون الانتخابات الرئاسية المقبلة في أغسطس 2014 هي المرحلة الثانية. لقد أظهرت انتخابات 30 مارس بوضوح أن حزب العدالة والتنمية سوف يستمر في تأدية دور مهمّ في المشهد السياسي التركي لسنوات قادمة.

بعض السنوات السياسية أطول من غيرها. وتقريبًا في كل عقد من الزمن تشهد تركيا عامًا سياسيًّا طويلًا. النصف الأول من القرن العشرين شهد العديد من مثل تلك السنوات السياسية الطويلة. في عام 1945 –على سبيل المثال– شهدت تركيا مع العالم بأسره فظائع الحرب العالمية الثانية. ولاريب أن عام 1945 كان طويلًا إلى ما لا نهاية بالنسبة لأولئك الذين عاشوا في تلك الفترة الصعبة. وكذلك –على سبيل المثال– سنة 1960؛ إذ جعلت الأحداث التي عجلت انقلاب 27 مايو 1960 كل يوم يمرّ وكأنه عام. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن سنة 1971، ثم سنة 1980 التي جاء كل يوم فيها بكارثة مختلفة. ويمكن النظر إلى كل سنة من السنوات العشر إلى التسعينيات –والتي يطلق عليها منذ ذلك الحين اسم العقد المفقود– على أنها أطول سنة في ذلك العقد السياسي، لكن مع ذلك ربّما تكون سنة 1997 التي شهدت فيها تركيا انقلاب ما بعد الحداثة– هي الأطول.

في مطلع الألفية الثالثة بدا أن تعداد التقويم لم يُحسَب يومًا بيوم بل ساعة بساعة. من جهة كان هناك ترقب وقلق بسبب غزو

رؤية تركية
2014 - 10
28 - 7

العراق، ومن جهة أخرى حدثت أزمة سياسية واقتصادية كبيرة في البلاد استنفدت كل الآمال. ومع انتخابات 2 نوفمبر 2002، وضع حزب العدالة والتنمية (AK Party) تركيا على طريق حكم الحزب الواحد، بعد العديد من السنوات السياسية الطويلة . منذ ذلك الوقت، ابتعدت تركيا عن عصر الأمراض السياسية للائتلافات الحزبية. ومع ذلك، فإن هذا لم يضع حدًّا لظاهرة السنوات السياسية الطويلة، فقد كان عام 2007 عامًا سياسيًّا طويلًا. إذ جرَّت الانتخابات الرئاسية لهذه السنة 2007 البلاد إلى فوضى عارمة في شهر مايو. ومثل كل سنة سياسية طويلة، لم يبدأ عام 2014 في 1 يناير؛ بل بدأ سياسيًّا في نهاية مايو مع أحداث ميدان تقسيم. لكن مع ذلك انتهى هذا العام بالتفاؤل. يمكن القول إنه إذا لم يُغيَّر موعد الانتخابات العامة المقبلة، فإن عام 2014 السياسي الطويل سيمتد حتى يونيو 2015. وإذا كان الأمر كذلك ، فإن عام 2014 السياسي سيمتد لعامين من أعوام التقويم. إن فهم كيفية استمرار العام السياسي 2014 لعامين من أعوام التقويم سيساعد على توضيح الأزمات السياسية الأخيرة في تركيا.

لماذا يبدو أن عام 2014 سيكون عامًا سياسيًّا طويلًا؟ منذ الانتخابات التركية العامة في 12 يونيو –2011حتى من دون معرفة ما ستسفر عنه– كان من الواضح أن عام 2014 سيكون عامًا سياسيًّا صعبًا للغاية. سوف تشهد تركيا قريبًا –بتقويمها الانتخابي الثلاثي– نفس التيارات التي شهدتها العديد من البلدان في وقت واحد، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران وفرنسا في –2012 وهي: الانتخابات المحلية التي جرَت في مارس 2014، والانتخابات الرئاسية في شهر أغسطس 2014، والانتخابات العامة في يونيو 2015. ثلاثية الانتخابات هذه تبدو كأنها سباق للإعلام. حقيقة أن نتائج الانتخابات المحلية والرئاسية والعامة مرتبطة بعضها ببعض يجعلها حدثًا غير عادي. هذا التحول غير الاعتيادي للأحداث بقدر ما هو نتيجة لخصائص السياسة التركية الغريبة، فإنه يرجع إلى تحول تركيا في ظل إدارة حزب العدالة والتنمية .

حزب العدالة والتنمية، بعد أن أعدّ تركيا للانتقال إلى عصر ما بعد الكمالية،

جعل من المستحيل على أي حزب سياسي آخر أن يتمتع بقاعدة انتخابية من أطياف الناخبين كافة في مختلف أنحاء البلاد. إذ كانت قدرة حزب العدالة والتنمية على تمثيل جميع قطاعات المشهد السياسي في تركيا منذ وصوله إلى السلطة في عام –2002 مذهلة، ولا يمكن تجاوزها. ولن تستطيع الأحزاب السياسية الأخرى التمتع بنفس القدرة على تمثيل كل الفئات، ولاسيما إذا لم تتغلب على حواجزها الإثنية والطائفية والعلمانية والنفسية والسياسية التي تقيدها عن بعض الشرائح الاجتماعية. وهذا ليس محتمل الحدوث في المستقبل القريب، فالانتخابات المحلية والعامة والرئاسية ستكون مؤشرات، وتفضيلات الناخبين لن تكون من حيث الفاعلون السياسيون على الساحة، بل من حيث سياسات الهوية التي تحكم السياسة التركية. ولهذا السبب فإن حزب العدالة والتنمية، الذي خرج منتصرًا في الانتخابات المحلية عام 2014، لديه فرصة كبيرة لتحقيق النجاح نفسه في الانتخابات العامة والرئاسية في عامي 2014، و2015. على هذا النحو، فإن الادعاء بأن عام 2014 سيشهد العديد من التقلبات والمنعطفات الصعبة لا يمكن أن يكون نبوءة بعيدة المنال.

2014 والانطلاقة السياسية

مضى معظم عام 2013 في مناقشة حل القضية الكردية. وفي عام 2012 أخطأ حزب العمال الكردستاني قراءة الأزمة في سوريا بشكل صائب، فقام بهجمات متعددة أسفرت عن مقتل عديد من المدنيين وأكثر من ألف من أعضائه. وعندما قرر حزب العمال الكردستاني حمل السلاح مرة أخرى، حتى عندما كانت تركيا منخرطة في العملية الديمقراطية، تبددت الآمال بأن تحلّ القضية الكردية من خلال الوسائل السياسية. وفي الوقت الذي خيم فيه اليأس قام أردوغان بخطوة أولى شُجاعة. ففي أواخر عام 2012، أعلن عن بدء محادثات السلام بين زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان، ووكالة الاستخبارات الوطنية التركية (MIT) .

أصبحت القضية الكردية في تركيا التي تبلغ قرنًا من الزمان، نزاعًا مسلحًا مع ظهور حزب العمال الكردستاني بعد انقلاب عام 1980. وقد أدّى هذا الوضع إلى وصول تركيا لطريق مسدود، حيث فقد

عشرات الآلاف من الناس حياتهم بين عامي 1984 و2000. من جهة عدَّ نظام الوصاية العسكرية، بمنظوره الأمني، القضية الكردية

كان أردوغان أول زعيم لديه الشجاعة الكافية لإصدار بيان علني في أغسطس 2005، اعترف فيه أن الدولة ارتكبت كثيرًا من الأخطاء في الماضي، وأعلن أنه سيجعل «القضية الكردية» قضيته

تهديدًا أمنيًّا. ومن جهة أخرى سعت القومية الكردية، بطوباويتها اليسارية، إلى الحصول على الحقوق الكردية من خلال الكفاح المسلح. قبل حكومة حزب العدالة والتنمية، عاقب نظام الوصاية العسكرية أي محاولة للتعامل مع المأزق سياسيًّا، أو حتى تسمية المشكلة باسم "القضية الكردية". لذا كان أردوغان أول زعيم لديه الشجاعة الكافية لإصدار بيان علني في أغسطس 2005، اعترف فيه أن الدولة ارتكبت كثيرًا من الأخطاء في الماضي، وأعلن أنه سيجعل "القضية الكردية " قضيته. في السنوات اللاحقة، وجد حزب العدالة والتنمية نفسه في نضال ضد نظام الوصاية لمجرد أنه حزب العدالة والتنمية، فبعد أن نجا الحزب من تهديدات الانقلابات في عامي 2004 و 2005، أفلت بصعوبة من قرار المحكمة الدستورية بحلّه في عام 2008 .

وبعد نجاة حزب العدالة والتنمية من محاولات الإطاحة به، أصبحت إدارته الأولى من نوعها التي تتخذ خطوات جدية نحو حلّ القضية الكردية. تم إطلاق مشروع، تحت اسم "المبادرة"، في عام 2009، ومن ثم أصبح الحزب هدفًا لجماعات الوصاية. لجأ النظام العسكري، في محاولة حشد الجماهير ضد حزب العدالة والتنمية، إلى الخطابات الاستفزازية القومية والكمالية. ومع ذلك، أدّت المبادرة دورًا حاسمًا في حل القضية الكردية. ويرجع ذلك إلى التقدم الذي أحرزه مشروع المبادرة، لقد علم المواطنون الحقيقة التي تكمن وراء الخطاب الرسمي الذي وجهه نظام الوصاية للجماهير في السابق من خلال سيطرته على وسائل الإعلام الرئيسة. وللمرة الأولى في التاريخ، انعقد البرلمان التركي (TBMM) لمناقشة القضية الكردية، الأمر الذي كان بمثابة ثورة في حد ذاته. تمكّن أردوغان من إجبار الجمهور والسياسيين والبرلمان على التعامل مع القضية الكردية.

لقد أخفقت مبادرة عام 2009 بسبب البنية الأيديولوجية لحزب العمال الكردستاني. حيث رفض حزب العمال الكردستاني الإصغاء لنداءات أردوغان "بنزع السلاح والانخراط في النظام السياسي". ويمكن القول إن حزب العمال الكردستاني، الذي كان منغمسًا في الكفاح المسلح لسنوات، لم يتخيل إمكانية التوصل إلى حلّ سياسي. وأصبح الصراع الداخلي في حزب العمال الكردستاني أكثر وضوحًا في عام 2010

خلال الاستفتاء على الدستور، والذي كان ضربة كبيرة لنظام الوصاية. قاطع حزب السلام والديمقراطية (BDP) -الذي حلّ محلّ حزب المجتمع الديمقراطي بعد حلّه من قبل المحكمة الدستورية قبل عام- الاستفتاءَ على التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تجعل حلّ الأحزاب السياسية غير دستوري. وحتى الآن لا يزال حزب السلام والديمقراطية غير قادر على تقديم تفسير لسبب وقوفه إلى جانب القوميين والكماليين الأتراك في رفضه للتعديلات الدستورية. وبعد وقت قصير من المقاطعة، حمل حزب العمال الكردستاني السلاح وبدأ في التخطيط لهجمات مرة أخرى. أسفرت الهجمات عن مقتل جنود ومدنيين . وفي عام 2011، تم الكشف عن أن وكالة المخابرات كانت شريكًا في محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني. التسجيل الصوتي الذي تم تسريبه إلى وسائل الإعلام أثبت أن الدولة تبذل جهدًا للتوصل إلى حلّ. ومع ذلك، فإن حزب العمال الكردستاني، في الوقت الذي كان فيه نظام الوصاية قد بدأ يتراجع، ويتخذ خطوات نحو الديمقراطية الحقيقية للمرة الأولى في التاريخ السياسي التركي، واصل تمرده وكأن شيئًا لم يتغير. واستمر العنف، وبقدر ما كان هذا نتيجة لقراءة حزب العمال الكردستاني الخاطئة للأزمة في سوريا، كان أيضًا بسبب إخفاق الحركة السياسية الكردية في إيجاد بنية فكرية لمساعدة حزب العمال الكردستاني في الابتعاد عن العنف.

بدأ عام 2013 بالتعامل الثوري مع القضية الكردية والحلّقة المفرغة من هجمات حزب العمال الكردستاني. وبدأت عملية الحلّ رسميًّا في أواخر عام 2012 مع إعلان أردوغان عن محادثات السلام بين أوجلان والحكومة. كانت لعملية الحلّ عام 2013 -خلافًا لمبادرة عام -2009 خارطة طريق محددة. ووفقًا للخطة، التي وافق جميع الأطراف عليها، كان للعملية ثلاث مراحل: انسحاب حزب العمال الكردستاني من تركيا، وإجراء إصلاح مؤسسي وقانوني لتسهيل درجة معينة من "التطبيع"، وبدْء حزب العمال الكردستاني في نزع سلاحه. خاطر أردوغان واستخدم كل ما لديه من قوة ونفوذ سياسي لإقناع الجمهور وإدارته بالتغاضي عن الحساسيات القومية. وفي مواجهة جهود أردوغان، رفعت أحزاب المعارضة القومية والكمالية شعارات من التسعينيات لإثارة حفيظة نظام الوصاية العسكرية لمعارضة عملية الحلّ. أخفق حزب العمال الكردستاني في الانسحاب خارج حدود البلاد، ومن ثَمّ لم تنفذ المرحلة الأولى. بدلًا من ذلك، وضع الحزب نفسه في مأزق وقف إطلاق النار. وعلى الرغم من ذلك، أظهرت استطلاعات الرأي أن أكثر من 70 ٪ من الشعب لايزالون يؤيدون عملية الحلّ. وكان هذا بمثابة ضغط كبير على حزب العمال الكردستاني الذي وجد نفسه في مأزق الظهور "كممثل يرفض الحلّ" في حال اختياره حمل السلاح مرة أخرى .

وبينما استمرت مناقشات عملية الحلّ في عام 2013، فإن مظاهرات تقسيم في إستانبول، التي بدأت في نهاية مايو، غيّرت الأجندة السياسية تمامًا. ميدان تقسيم هو أحد أهم الميادين في إستانبول، وكان من المفترض أن يتم فيه بعض التجديدات. لكن في خطوة لم يسبق لها مثيل من الأحداث في برلمان بلدية إستانبول، وافق جميع الأحزاب على مشروع التجديد. وبعبارة أخرى، كان المشروع هو الأول الذي يحصل على موافقة بالإجماع. وسرعان ما اشتعلت مظاهرات ضد عمليات التجديد بقيادة مجموعة بيئية صغيرة، أعقبتها موجة أكبر من الاحتجاجات. لكن الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة سكب الزيت على النار. وأصبحت أكبر ثلاث مدن في تركيا: (إستانبول، أنقرة، أزمير)، فضلًا عن أربع مدن أخرى: (أضنا، وهاتاي، وأسكي شهير، وأنطاليا)، مسرحًا للمظاهرات. كما اندلع عدد قليل من المظاهرات الأخرى في المدن الصغيرة على نطاق أضيق بكثير .

من أجل فهم السياسة التركية، يحتاج المرء إلى فهم المعارضة في تركيا. فعلى الرغم من أن هناك أحزابًا مختلفة في المعارضة في تركيا اليوم، مثل: (القوميين الأكراد والقوميين الأتراك)، إلا أن الكماليين لا يزالون يشكلون المعارضة الرئيسة

كانت المظاهرات في تقسيم فريدة من نوعها لسببين: هوية المتظاهرين وسبب الاحتجاجات. بالإضافة إلى مئات الملايين من الدولارات والأضرار التي لحقت بكل المدن، ولاسيما إستانبول، وقد لقي سبعة أشخاص -بينهم ضباط شرطة- حتفهم بسبب هذه المظاهرات. وقد غطت وسائل الإعلام الدولية الاحتجاجات على نطاق واسع. مع أن الأحداث التي وقعت في مصر عقب الثلاثين من يونيو والثالث من يوليو لم تلق نفس القدر من التغطية الإعلامية الدولية. وبينما استمرت الاحتجاجات لمدة أسبوعين، فإنّه في اليوم الثاني، استعيضت الجماعاتُ اليسارية والفوضوية -بدعم هائل من الكماليين- بجماعات البيئة التي بدأت تترك مشهد الاحتجاجات. لهذا السبب، ظلت المظاهرات مقتصرة على المدن المذكورة سابقًا.

لا يمكن تحليل احتجاجات تقسيم من دون البحث في هوية المتظاهرين ومطالبهم. أكبر عقبة أمام مثل هذا التحقيق هو ميل المثقفين الغربيين على وجه الخصوص، إلى تحليل تركيا من خلال عناوين الصحف. وبما أن الأفكار المسبقة عن تركيا أصبحت العقيدة الفكرية للعالم الغربي، فقد أصبح أي تحليل متوازن في السياسة التركية مستحيلًا. وهذا هو سبب إصرار المثقفين ووسائل الإعلام الغربية على تحليل تركيا من نفس المنظور القديم؛ أي من خلال الفاعلين السياسيين. لكن من أجل فهم السياسة التركية، يحتاج المرء إلى فهم المعارضة في تركيا. فعلى الرغم من أن هناك أحزابًا مختلفة في المعارضة في تركيا اليوم، مثل: (القوميين الأكراد والقوميين الأتراك)، إلا أن الكماليين

لا يزالون يشكلون المعارضة الرئيسة. لذا يمكن القول إن حزب "المعارضة الرئيس" في السياسة التركية هو حزب الشعب الجمهوري الذي يمثل الكماليين.

عند تحليل الاحتجاجات، سيكون من الطبيعي أن نسأل: لماذا المعارضة لا الإدارة هي الهدف من مثل هذا البحث والتحقيق؟ هنا تظهر خصائص تركيا. كان السبب الكامن وراء احتجاجات تقسيم ليس الحكومة، بل عجز حزب المعارضة. بكل بساطة، كان القاسم المشترك بين العديد من المجموعات المتنوعة الذين خرجوا إلى الشوارع خلال احتجاجات تقسيم؛ هو فقدانهم الثقة في قدرة حزب المعارضة على تمثيل مصالحهم في الساحة السياسية. ومن شأن إنكار هذه الحقيقة، الاعتراف بأن تجديد ساحة تقسيم، والتي وافق عليها بالفعل حزبهم، كان السبب الوحيد وراء الاحتجاجات. إذن من كان هؤلاء الذين نزلوا إلى الشارع بعد أن فقدوا الأمل؟

وفقًا لاستطلاعات الرأي والدراسات المسحية التي أجريت خلال احتجاجات تقسيم، عرفت الغالبية العظمى من المحتجين أنفسهم على أنهم ناخبون لحزب الشعب الجمهوري، وهو ما يفسر: لماذا وقعت الاحتجاجات في المدن التي يتمتع فيها حزب الشعب الجمهوري بقاعدة انتخابية كبيرة؟ الجماعات القليلة التي لم تنسب نفسها إلى حزب الشعب الجمهوري كانت جماعات يسارية هامشية. جمهور حزب الشعب الجمهوري الذي شكل غالبية المتظاهرين لم يكن متجانسًا. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخرج فيها أصحاب المؤهلات العليا، وذوو الياقات البيضاء إلى الشوارع للاحتجاج . وبالإضافة إلى سكان المدن، كان من بين المحتجين أصحاب الدخل المنخفض والمتوسط، ومعظمهم من الطائفة العلوية. ويظهر هذا بوضوح في حقيقة أن معظم الذين لقوا حتفهم خلال الاحتجاجات كانوا علويين. في النهاية، أدت احتجاجات تقسيم إلى حالة من الفوضى، حيث عبر الليبراليون واليساريون عن مطالبهم المتطرفة من خلال العنف، ودبّت الانقسامات الخطيرة بين أبناء

وفقًا لاستطلاعات الرأي والدراسات المسحية التي أجريت خلال احتجاجات تقسيم، عرفت الغالبية العظمى من المحتجين أنفسهم على أنهم ناخبون لحزب الشعب الجمهوري، وهو ما يفسر: لماذا وقعت الاحتجاجات في المدن التي يتمتع فيها حزب الشعب الجمهوري بقاعدة انتخابية كبيرة؟

المجتمع. تحاورت الإدارة على مستوى عال (رئيس الوزراء و نائب رئيس الوزراء) مع المحتجين واستمعت إلى مطالبهم. على هذا النحو، تم ايقاف المشروع الذي وافق عليه مجلس البلدية، بأعضائه الذين انتخبهم أهالي إستانبول .

مع أحداث تقسيم، تغيرت المعارضة في تركيا. وأصبح الاتجاه الجديد سياسة الشوارع، بدلًا من عمل المعارضة الفعّال في البرلمان عن طريق السياسة المشروعة. بدأت المعارضة تنظر بعين الاعتبار إلى المجموعات الهامشية الصغيرة في بعض الأحياء في عدد

قليل من المدن، وتجعلهم ممثلين لدوائرهم. هذا الاتجاه الجديد لم يجلب سوى المزيد من الضرر لحزب الشعب الجمهوري، الذي كان مقيدًا بالفعل بسبب عدم قدرته على الحفاظ على قاعدة اجتماعية خارج مدنه القليلة. وظهر ضرر هذا الاتجاه السياسي الجديد بعد إجراء الانتخابات المحلية في 30 مارس. احتجاجات مايو عام 2013، انتقلت إلى 2014، وأدّت دورًا مهمًّا في تحديد مصير تركيا السياسي: الانتخابات المحلية في مارس 2014 والانتخابات الرئاسية في أغسطس 2014. أي أن عام 2014، عام الانتخابات الثلاثية، بدأ باحتجاجات تقسيم، في وقت مبكر.

احتجاجات مايو عام 2013، انتقلت إلى 2014، وأدّت دورًا مهمًّا في تحديد مصير تركيا السياسي: الانتخابات المحلية في مارس 2014 والانتخابات الرئاسية في أغسطس 2014. أي أن عام 2014، عام الانتخابات الثلاثية

17 ديسمبر: محاولة انقلاب لا يمكن تفسيرها

في حين تواصلت التحليلات بعد انتهاء احتجاجات تقسيم عام 2013، هزت كارثة أخرى السياسة التركية في 17 ديسمبر 2013. في صباح يوم 17 ديسمبر، ألقت الشرطة القبض على ما يقرب من 50 شخصًا في عمليات متزامنة. وكان ثلاثة من الأفراد المقبوض عليهم أبناء لوزراء حاليين، الأمر الذي كان بمثابة قنبلة موقوتة في الساحة السياسية التركية. لم يكن معظم المعتقلين على صلة أو تربطهم علاقات ببعضهم. وكان من الغرابة بالنسبة لهم أن يكونوا جميعًا هدفًا لنفس التحقيق. وكان من المثير للشك أنه أجريت مع هؤلاء الذين تم إلقاء القبض عليهم أكثر من عشرة تحقيقات، ونقلوا إلى السجن في وقت واحد. في الواقع، هناك أدلة على أن بعض تلك التحقيقات خطط لها قبل أشهر، ولكن النيابة العامة أبقتها على الأرفف لتفعيلها يوم 17 ديسمبر .

حتى قبل معرفة هذه المزاعم ومحتوى تلك الملفات، توصل الجميع تقريبًا إلى نفس النتيجة. كالعادة كان المشتبه به في تنفيذ تلك العملية حركة كولن، التي كانت متغلغلة في الشرطة والقضاء على نطاق واسع، ولكن نادرًا ما تمّ الحديث عنها. حركة كولن، التي تحدثت وسائل الإعلام عن توتر علاقاتها بأردوغان، كانت قد استعدت قبل بضعة أشهر فقط من الانتخابات. وكان هذا الحادث التحرك الأول للحركة. قبل عامين فقط، في 7 فبراير 2012، كانت هناك محاولة مماثلة ضد رئيس جهاز المخابرات الوطني (MIT)، والتي دبرها أفراد من داخل الشرطة والقضاء. حاول الشرطة والقضاء استخدام النصوص المسربة من محادثات مبادرة أوسلو التي قام بها جهاز الاستخبارات MIT لحل القضية الكردية، كأساس لمذكرات اعتقال بحق رئيس جهاز الاستخبارات. كانت هناك أيضًا عمليات بين عامي 2009 و 2012 ، وهي المعروفة

ركـزت حركة كولن، التـي ظهرت على أنّها حركة دينية فـي أواخر السبعينيات علـى الأنشطـة التعليميـة فـي أواخـر الثمانينيات. أولًا، أعطت الأولوية للتعليم الجامعي من أجل النهوض بالتعليم العالي كتيار رئيس

باسـم تحقيقـات اتحـاد المجتمع الكردسـتاني (KCK)، والتـي هدفـت إلى منـع حـزب العمال الكردسـتاني من إقامة معاقل في المدن. اسـتخدمت هذه التحقيقـات ذريعة للقضاء والشرطة لاعتقال الآلاف من الناس لكونهم أعضاء في حزب العمال الكردسـتاني، سـواء كانـوا حقًّـا أعضـاء أم لم يكونـوا. في الواقع، في مرحلـة ما، احتلت تحقيقات اتحاد المجتمع الكردسـتاني (KCK) عناويـن الصحـف على الصفحات الأولى وشـغلت حيّـزًا كبيرًا في وسـائل الإعـلام التابعـة لحركـة كولـن. وبالمثل، تناولت المؤسسات الإعلامية التابعة لحركـة كولن المحاولة الهزلية مع رئيس جهاز المخابـرات الوطنـي (MIT)، يوم 7 فبراير. بعـد هذه الواقعة، اتضـح تغلغل أتباع حركة كولن في الشرطة والقضاء. لذلك، عند واقعة 17 ديسـمبر، حامـت الشـبهات والشـكوك حول حركة كولن .

في 25 ديسـمبر، كانت هنـاك موجة ثانية مـن العمليات. ففي محاولـة أخرى للتأثير في السياسـة بشـكل مباشر، تم تزويـر تحقيقات عديـدة لا صلـة لها بالموضوع مـن أجل إلقاء القبض على عشرات الأشـخاص، من بينهم العديـد مـن رجـال الأعـمال وابـن رئيـس الوزراء. هذه المحاولة الثانية لم تسـفر إلا عن كشـف نوايا حركـة كولن للجميـع. وعندما اتضح تورّط حركة كولن، وتلفيق الأدلة، تم الكشف عن التحقيقات والاتهامات الكاذبة للرأي العام. الأهم من ذلك، أن الرأي العام، بدلًا من الشـعور بتفشّي الفساد في الحكومة، كان شـغوفًا بمعرفـة كل مـا هـو جديد. لأنه علـم، مـن التجـارب السـابقة، المشـكلات التـي تنتج عن أي تعـاون بين ضباط الشرطة والمدّعين العامين والقضاة.

ركـزت حركة كولـن، التـي ظهرت على أنّها حركـة دينيـة في أواخر السـبعينيات على الأنشـطة التعليميـة في أواخـر الثمانينيـات. أولًا، أعطـت الأولوية للتعليـم الجامعي من أجـل النهوض بالتعليم العـالي كتيار رئيس . ركزت أنشـطتها عـلى طـلاب الجامعات من خـلال توفـير السـكن لآلاف الطـلاب. ثم وضعت برامج لإعـداد الطلاب لامتحانات القبـول بالجامعات. قبل التسـعينيات التحق الآلاف مـن الطـلاب بـدورات لاجتيـاز اختبـارات دخـول الجامعـات، التـي لم يكن بإمكانهم دخولهـا لولا ذلك. في نفس الوقت تقريبًـا، الجيـل الأول مـن المسـتفيدين مـن السكن الجامعي، بدأوا يتخرجون ويسهمون في تعليـم الجيل التالي. شـجعت حركة كولن الطـلاب عـلى العمـل في الشرطـة والجيـش والقضـاء مـن أجـل إنشـاء "دولـة موازية". تكثفـت جهـود الحركـة لاخـتراق أجهـزة الدولة خـلال عهد حزب العدالـة والتنمية. فبـما أن الحـزب لم تكـن لديه المـوارد البشرية

اللازمـة، ظلت أبواب الفرص الوظيفية أمام أتباع كولن مفتوحة على مصراعيها .

منذ أوائـل الثمانينيات ظلت حركة كولن بعيـدة عـن أي حركة سياسـية ناشـئة. وعلى الرغـم من أنها جماعـة دينية، إلا أنهـا لم تتردد أن تنـأى بنفسـها عـن الحركات الإسـلامية. لـذا إذا كان للمرء أن يصـف حركة كولن في تلـك الحقبـة بأنها حركة سياسـية، فسـيكون من الأسـلم أن نقـول إن هيكلهـا كان قوميًّا مصبوغًـا بشـعور مبالـغ فيه بحرمـة الدولة. وإلى أن أصبـح ازدراء الجماعـة لأردوغـان شـأنًا عامًـا، فإنهـا لم تدخـل مـن قبـل في أي صراع سـياسي مع أي شـخصية سياسية، ولم تتفوّه بأي كلمة ضـد النظام الكمالي. وعلاوة عـلى ذلـك فـإن حركـة كولـن التـي أيّـدت الانقلاب الدموي في 1980 دعمت بشـكل مبـاشر انقلاب عـام 1997 الذي اسـتهدف الإسلاميين على وجه التحديد .

انتقـل فتـح الله كولن، بعد عـام 1999، إلى الولايـات المتحـدة ونقل مقـر الحركة إلى هنـاك. أيد كولـن علنًا، ولاسـيما بـين عامي 2007 و 2010 ، حكومـة أردوغـان. لكن خـروج أردوغان من اجتـماع دافوس في عام 2010 ورد فعله تجاه بيريز يُعدّ نقطة تحول في العلاقـات بين حركة كولن وإدارة أردوغان. كولـن، الذي لم يصـدر أبدًا أي بيان يسـتنكر فيـه تصرفات إسرائيـل، لم يغـير موقفه حتى بعد مقتل تسعة مواطنين أتراك غير مسلحين خلال الهجـوم الإسرائيلي على سـفينة مرمرة الزرقاء التي كانت تحمل مسـاعدات الإغاثة الإنسـانية في الميـاه الدوليـة. مهـما كانـت الأسـباب، فـإن حركـة كولـن لم تخـذل فقط حزب العدالة والتنميـة، بل خذلت الجماهير

في تركيا عندما انتقد كولن علنًا أولئك الذين أصروا على تقديم المساعدات الإنسانية لغزة. بعد هذه الحادثة، انتهى التحالف الفعلي بين الحركة وحزب العدالة والتنمية، الذي نشأ فقط قبل بضع سنوات. ولم يتضح الدافع الحقيقي وراء دعم الحركة لحزب العدالة والتنمية خلال الاستفتاء على الدستور عام 2010 إلا بعد أحداث 7 فبراير. أيدت حركة كولن إجراء التعديلات الدستورية من أجل تمهيد الطريق لتغلغلها في السلطة القضائية.

كيف أثرت أحداث 17 ديسمبر في الانتخابات؟

بعد العملية البوليسية القضائية المشتركة في 17 ديسمبر، كانت انتخابات 30 مارس أهم من أي انتخابات محلية أخرى. فقد تغير جدول الأعمال السياسي للبلاد بشكل كبير. مرة أخرى رضخ حزب المعارضة الرئيس، الذي تخلى عن السياسة المشروعة وتبنى سياسة الشوارع خلال احتجاجات تقسيم- لحركة كولن بعد 17 ديسمبر. عند هذه النقطة، لم يعد حزب الشعب الجمهوري حزب المعارضة الرئيس، بل أصبح منبرًا لأولئك الذين يريدون تصفية حساباتهم مع الحكومة. اعتقدت حركة كولن أن عملية 17 ديسمبر ستطيح بأردوغان وحكومته. وكانوا مقتنعين أنه لا أردوغان ولا حزب العدالة والتنمية سيكونان قادرين على مقاومة الضغوط الشعبية بالتنحي. وفقًا لحساباتهم، حتى لو لم يتم الإطاحة بالحكومة قبل الانتخابات، فمن المؤكد أنها لن تنجو من مزاعم الفساد. أيضًا كانت الحركة على قناعة أنّ الحزب سينهزم، من خلال استخدام الدراسات الاستقصائية التي تتوقع أن حزب العدالة والتنمية لن يحصل إلا على حوالي 30% من الأصوات، وكان ذلك يُبثّ مرارًا وتكرارًا في وسائل إعلامها.

لكن الأمر الذي أخفقت في حسابه حركة كولن هو مقاومة أردوغان ضد محاولة الانقلاب. أقال أردوغان أربعة وزراء متورطين في التحقيقات من منصبهم، حتى لا يتخبط ناخبو حزب العدالة والتنمية بسبب الوزراء المتهمين. وبعد الانتخابات، قدم بعض أعضاء البرلمان من حزب العدالة والتنمية اقتراحًا بتشكيل لجنة للتحقيق وضمان أن الوزراء قُدِّموا إلى العدالة. كما أصدر أردوغان حالة الاستثناء وتمّ تتبع الآلاف من أتباع حركة كولن المتغلغلين في مجال القانون والقضاء. وبينما كانت البلاد تعيش تداعيات أحداث 17 ديسمبر، قامت حركة كولن بمحاولة أخرى. أوقف أتباع كولن من العاملين بالقانون -بمساعدة من مكتب المدعي العام- شاحنات تابعة

اعتقدت حركة كولن أن عملية 17 ديسمبر ستطيح بأردوغان وحكومته. وكانوا مقتنعين أنه لا أردوغان ولا حزب العدالة والتنمية سيكونان قادرين على مقاومة الضغوط الشعبية بالتنحي

يشير ظهور فضيحة التنصت قبل الانتخابات المحلية -على أقل تقدير- إلى شيئين: الأول، القائمة التي تم الكشفت عنها يُقصَد منها أكثر من مجرد التنصت. الثاني، القائمة توضح للعالم الطريقة الفوضوية والساذجة التي تعمل بها شبكة كولن كممثل جديد لنظام الوصاية

للاستخبارات كانت تحمل مساعدات لسوريا، وحاولوا اعتقال موظفي وكالة الاستخبارات. كانت هذه الواقعة، هي القشة التي قصمت ظهر البعير. رد أردوغان بقسوة وبدأ الرأي العام يتساءل: لمن سيكون ولاء حركة كولن؟ في نفس الوقت تقريبًا، تم فتح تحقيق حول أنشطة منظمة الإغاثة الإنسانية (إي ها ها IHH) وربطها بتنظيم القاعدة، وهي المنظمة التي حاولت تقديم المساعدات الإنسانية لغزة، وشنّت القوات الاسرائيلية هجومًا على سفينتها. "غطت وسائل الإعلام التابعة لحركة كولن التحقيقات ومداهمة الشرطة لمكاتب IHH بشكل واسع. ومع ذلك، فإن مداهمة الشرطة لمكاتب IHH لم تؤدّ إلا إلى زيادة شكوك الرأي العام حول حركة كولن.

بعد نجاة أردوغان من أحداث 17 ديسمبر، بدأت حركة كولن في تسريب المئات من تسجيلات عمليات التنصت لوسائل الإعلام. وعلى الرغم من كون التسجيلات جزءًا من ملاحقات قضائية جارية، إلا أنه تم نشرها بطريقة غير شرعية كمادة دعائية ضد أردوغان. ووضع حزب المعارضة الرئيس إستراتيجة لاستغلال هذه المواد المسربة. أصبحت تسريبات المكالمات الهاتفية لمختلف السياسيين متاحة للرأي العام عبر يوتيوب، تقريبًا كل يوم خلال الحملة الانتخابية. في نفس الوقت تقريبًا، تم الكشف عن أن مئات الآلاف من هواتف المواطنين تمت مراقبتها بشكل غير قانوني. أساء الضباط والمدعون العامون استخدام سلطاتهم (كما لو أنهم كانوا أعضاء في منظمة غير شرعية) بالتنصت غير القانوني على هواتف السياسيين والصحفيين ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين في كل مدينة.

يشير ظهور فضيحة التنصت قبل الانتخابات المحلية -على أقل تقدير- إلى شيئين: الأول، القائمة التي تم الكشفت عنها يُقصَد منها أكثر من مجرد التنصت. الثاني، القائمة توضح للعالم الطريقة الفوضوية والساذجة التي تعمل بها شبكة كولن كممثل جديد لنظام الوصاية. لائحة الأسماء التي عرضت على الرأي العام تظهر ببساطة أن من قاموا بهذا تعقبوا الآلاف من الناس كجزء من مخطط كبير.

القائمة الطويلة التي خضعت للتحقيقات في 17 ديسمبر 2013، أعقبتها حملة اعتقالات واسعة النطاق، وليس هناك أي سبب واضح وراء اتهام أناس لا تربطهم علاقات ببعضهم بالانتماء إلى "منظمة إرهابية" خيالية. توضح طبيعة القائمة، أن الأفراد الذين قاموا بهذه المؤمرات لديهم نفس وجهات النظر إلى حد كبير بالمقارنة مع هؤلاء المدرجين على القائمة. لذلك، يجب علينا أن نسأل: كيف حدث ذلك؟ لأنه سيكون من المثير للسخرية أن يتنصت أعضاء النيابة العامة على الكثير

مـن الناس لمجـرد أن هذا جزء مـن تحقيقات روتينية.

بوضوح، اختـارت زمرة داخل السـلطة القضائية والشرطـة أن تفرض نظام الوصاية المعقـد بـدلًا مـن الدخـول المـشروع إلى عالم السياسة الشائك المحفوف بالمخاطر. أساءت المجموعة استخدام الأحداث التاريخية، مثل قضايـا أرغنكـون، والمطرقـة ومحاكمات اتحاد المجتمـع الكردسـتاني KCK مـن خـلال تمييـع الحقيقـة بعناصر غـير دقيقـة. وهكذا، أخطأ أعضـاء هـذه الشـبكة باعتقادهم أنهم قضوا على المجموعات المتنافسـة التي تسعى إلى فـرض الوصاية عـلى البلاد. بالنسـبة لهم يمثـل حـزب العدالـة والتنميـة الحاكـم شرًّا لا بـد أن يدمر نفسـه، أو أن تتـم الإطاحة به من خـلال الحركة. لكن بسـبب الانتهاكات الهائلة لسـلطاتهم على مدى السنوات القليلة الماضيـة، فقـدت هـذه الزمـرة الاتصـال مع الواقـع، واسـتهدفت قائمـة تضـمّ العديـد مـن الشـخصيات، بـما في ذلـك الهيئـات والمؤسسـات، فضلًا عن الأشـخاص الذين يشكّلون تهديدًا لمصالح شبكتهم. وفي خضم هـذا، لا تزال شـبكة كولن منشـغلة بهاجس "مسرح جريمـة" وصايـة المحافظين الجدد. في 17 ديسـمبر، واصلت الحركـة محاولاتها، لكنهـا انكشـفت للـرأي العـام في 7 فبرايـر عندمـا حاولت القبض على رئيس المخابرات التركـي لتحاوره مع المسـلحين الأكـراد قبل عامين .

تشـير قائمـة الأفـراد الذين تـمّ التنصت على هواتفهم إلى وجود خريطة طريق خطيرة للهواتـف. ومـن غـير المسـتغرب أن خريطة الطريـق هـذه تتوافـق تمامًـا مـع الأولويـات السياسـية لحركـة كولن، بـما في ذلك هاجس إيـران، والمسـألة الكرديـة، وقطـاع الأعـمال والإعـلام. رسـمت هـذه الفئـات الثـلاث العريضة، والعديد مـن المجموعات الفرعية المرتبطـة بتطلعات القضـاء والشرطة خرائط طريـق سـخيفة عـلى غـرار خرائـط محافظي الشرق الأوسط الجدد.

حقيقـة أن مجموعـة سريـة انتهكـت خصوصيـة الآلاف مـن النـاس واتهمتهـم بالانتـماء إلى "منظـمات إرهابيـة" خياليـة، لا تمثل سـوى جزء صغير مـن الصورة الكبيرة. لكـن كل العار على السـلطات القضائية التي أذنت بمثل هـذا التنصت. ومن المؤكد أنه ما كان ليحـدث مثـل هذا الأمر لـولا الحصول عـلى أمـر قضائـي للتنصـت عـلى مثـل هذه الشـخصيات العامة، مما يوضـح أن للشرطة والمدعـين العامـين والقضـاة رؤيـة مشـتركة تجمعهم.

قبل أسـبوعين مـن الانتخابـات المحلية، تنبـأت بعض وسـائل الإعـلام التابعة لحركة كولـن أن الحكومـة التركية قد تشـنّ هجومًا ضد أهداف سـورية، على الرغـم من أن هذا الأمر لم يكن مطروحًا للنقاش السياسي العام

قبـل أسبوعين مـن الانتخابات المحلية، تنبـأت بعض وسائل الإعلام التابعة لحركة كولن أن الحكومة التركية قد تشنّ هجومًا ضد أهداف سورية، على الرغم من أن هذا الأمر لم يكن مطروحًا للنقاش السياسي العام أو على جدول الأعمال

أو على جدول الأعمال. في الوقت نفسه، حذر حزب المعارضة الرئيس حزب الشعب الجمهوري الحكومة من تصعيد التوتر مع النظام السوري. واتضح كل شيء قبيل الانتخابات، عندما تم تسريب تسجيل لقاء بين رئيس جهاز المخابرات التركي، ووزير الخارجية ونائب رئيس الجيش يناقشون فيه احتمال القيام بعمل عسكري ضد سوريا، ونشره على موقع يوتيوب، وهو ما يعد أخطر تسريب قبل الانتخابات 30 مارس . هذا يدل على أنهم كانوا على علم بالتسجيلات الصوتية قبل تسريبها . هذه الفضيحة كانت مفيدة، في التوصل إلى حقائق عن جماعة كولن وتغلغلها في الدولة. بعد التسريبات السرية، وعملية 17 ديسمبر، تعاملت الحكومة مع دولة كولن الموازية على أنها خطر على الأمن القومي. وتجلى تصور الرأي العام لهذه الأزمة في الانتخابات، التي جرت بعد يومين فقط من التسريبات.

ظهرت نتائج الانتخابات التي جرت في 2 نوفمبر 2002 في 19 فبراير 2001، عندما ظهرت "أزمة الدولة" بين رئيس الوزراء آنذاك بولنت أجاويد والرئيس أحمد نجدت سزر. واتضح ما أسفرت عنه انتخابات 22 يوليو 2007 في 27 أبريل 2007، عندما أصدر الجيش مذكرته الإلكترونية. واتضحت نتائج الانتخابات التي أجريت في 12 يونيو 2011 بعد الاستفتاء الدستوري الذي جرى في 12 سبتمبر 2010. وفي المقابل حددت أحداث 17 ديسمبر 2013 نتائج انتخابات 30 مارس. في هذا السياق

بعد التسريبات السرية، وعملية 17 ديسمبر، تعاملت الحكومة مع دولة كولن الموازية على أنها خطر على الأمن القومي. وتجلى تصور الرأي العام لهذه الأزمة في الانتخابات، التي جرت بعد يومين فقط من التسريبات

فإن الأشهر الثلاثة والنصف الماضية، بصرف النظر عن أن الرأي العام أصبح أسيرًا لجداول أعمال جهات بعينها، لا تعني حقًا الكثير. فاستطلاعات الرأي التي أجريت مؤخرًا تؤكد الملاحظة السابقة. فقد ظلت تفضيلات الناخبين كما كانت في نهاية ديسمبر .

عندما بدأ سباق انتخابات 30 مارس كان هناك من 15–17 مدينة لم يقرر ناخبوها لمن يصوّتون، وكانت تلك الأصوات بمثابة لقمة سائغة. في هذه المدن المتأرجحة، والتي تنافس فيها جميع أحزاب المعارضة، احتدم السباق بين حزب العدالة والتنمية وحزب المعارضة الرئيس. لذا، فإنه من الدقيق القول إن سباق 30 مارس لم يكن إلا في المدن ذات الأصوات المتأرجحة. ونظرًا لهذا المشهد السياسي البسيط، كان ينبغي على أحزاب المعارضة وضع إستراتيجية معقولة، وتجنب الخوض في القضايا السياسية والوطنية قدر الإمكان، والتركيز على القضايا الخلافية المحلية. لكن أحزاب المعارضة، فيما يبدو أصيبت بالشلل العقلي، وأخفقت في تحديد موضوعات الحملة المناسبة، وركزت حملاتها على عملية 17 ديسمبر.

أظهر سباق انتخابات 30 مارس شيئًا واحدًا فقط، هو أن الناخبين لا يرجحون من يتلاعب سياسيًّا ضد الحكومة المنتخبة شرعيًّا. في الواقع، يعدّ أي إجراء ضد الحكومات المنتخبة شرعيًّا سذاجة؛ لأنه تلاعب بإرادة الشعب. لقد كانت عملية 17 ديسمبر محاولة ضعيفة للإطاحة بالحكومة من خلال العشرات من التحقيقات التي لا صلة لها بالموضوع. إن القضية المزورة لإسقاط الحكومة أدت إلى الفوز في الانتخابات المحلية يوم 30 مارس. والشيء الذي أفسد خطة هؤلاء المتآمرين: هو إصرار رئيس الوزراء أردوغان وعدم تراجعه. على العكس من ذلك اتخذ تدابير استثنائية، حتى في أحلك اللحظات التي تعرض فيها لانتقادات شديدة، كانت الحكومة المنتخبة قادرة على تجاوز محاولة الانقلاب هذه.

فلو تمت الإطاحة بالحكومة من خلال محاولة الانقلاب البوليسي القضائي، لخضعت تركيا لنظام وصاية جديد لسنوات عديدة قادمة. ولكانت الحكومة والمؤسسات البيروقراطية ورجال الأعمال ووسائل الإعلام والجماعات المدنية المختلفة مضطرة للإذعان للمجلس العسكري والشرطة والقضاء. إن اتساع فضيحة التنصت الأخيرة تقدم أدلة كافية لتبرير هذا الرأي. فيبدو أنه منذ عام 2009، تم التنصت على هواتف أكثر من مليون شخص، كما وضع آلاف آخرون تحت المراقبة. ومن غير المعقول أن يرفض البعض الاعتراف بخطورة الوضع؛ فتركيا تواجه وضعًا صعبًا للغاية. باختصار، حددت أحداث 17 ديسمبر نتائج انتخابات 30 مارس.

لقد كانت عملية 17 ديسمبر محاولة ضعيفة للإطاحة بالحكومة من خلال العشرات من التحقيقات التي لا صلة لها بالموضوع. إن القضية المزورة لإسقاط الحكومة أدت إلى الفوز في الانتخابات المحلية يوم 30 مارس

نتائج انتخابات 30 مارس والتحليلات

على الرغم من أن نتائج هذه الانتخابات كانت واضحة، إلا أن ما يقرب من 70 في المئة من وسائل الإعلام التركية كانت تتحدث بلهجة مختلفة تمامًا. تم استخدام نفس الكليشيهات والشعارات مرارًا وتكرارًا كما لو كان تكرارها سيحول الشعارات السحرية إلى حقائق على الأرض. لكن اصطدمت هذه الكليشيهات والشعارات بالواقع في 30 مارس. ومن الغريب أنه كانت هناك مساحة كبيرة لهذه التفاهات الكمالية والليبرالية في وسائل الإعلام العالمية. في الواقع، تعطي هذه الحقيقة صورة عن العالم المثقف المستريح. لدرجة أنه لم تعد هناك حاجة له إلى التحليلات التي تعتمد على التاريخ، وعلم الاجتماع والسياسة والجغرافيا السياسية.

الخبرة ليست "عناوين" الأخبار التي تبثها القنوات التلفزيونية على مدار الساعة. أولئك الذين يعدّون أنفسهم من متابعي السياسة التركية هم على علم بالأحداث التي يشاهدونها فقط. لكنهم لا يملكون

السياق أو المعرفة الواقعية اللازمة للتعليق على الأحداث في تركيا. بطبيعة الحال، هذا لا يعني أن تركيا معفاة من المسؤولية للتعبير عن نفسها في كثير من الأحيان. ومع ذلك، فإن المحللين هم أيضًا مسؤولون، عن التقييم النقدي للمصادر الإعلامية التي يستمدون منها أخبارهم عن تركيا. على أقل تقدير، ينبغي أن يكونوا قادرين على الاعتراف بأن هناك قصة مختلفة تحاك أكبر من تلك التي أسفرت عن نتائج انتخابات 30 مارس، ولاسيما مع اقتراب موعد انتهاء ولاية أردوغان لحزب العدالة والتنمية.

نحو 70 في المئة من وسائل الإعلام التركية صورت السباق الانتخابي كما لو أنه ليس في تركيا. يبدو أنّها نَسيت أن تركيا تخوض سباقًا انتخابيًّا يتألف من سبع مناطق وليس فقط من المنطقتين التي يتمتع فيهما حزب الشعب الجمهوري بغالبية من الناخبين تفوق قليلًا تلك الخاصة بحزب العدالة والتنمية. حصل حزب الشعب الجمهوري على أقل من 10 في المئة من الأصوات في 40 من مجموع 81 مقاطعة في تركيا. وكانت نسب تصويتهم أقل حتى من واحد في المئة في بعض المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية. في ظل هذه الظروف، فإنه من المستحيل على حزب الشعب الجمهوري منافسة حزب العدالة والتنمية في أي سباق انتخابي، ناهيك عن الفوز. أيضًا أحزاب المعارضة الأخرى هي في ظروف أسوأ من حزب الشعب الجمهوري. هذا هو الواقع السياسي الذي ليس من السهل على الجميع فهمه .

نحو 70 في المئة من وسائل الإعلام التركية صورت السباق الانتخابي كما لـو أنه ليس في تركيا. يبدو أنّها نَسيت أن تركيا تخوض سباقًا انتخابيًّا يتألف من سبع مناطق وليس فقط من المنطقتين التي يتمتع فيهما حزب الشعب الجمهوري بغالبية من الناخبين تفوق قليلًا تلك الخاصة بحزب العدالة والتنمية

لكي تفوز في الانتخابات في تركيا، لا بد من خوض كافة السباقات. لقد فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات؛ لأنه هو الحزب الوحيد القادر على خوض الانتخابات كافة في جميع الدوائر السياسية في تركيا. ولكن لماذا؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب تطهير وسائل الإعلام من جميع المفاهيم المسبقة والابتذال الليبرالي. وهذا بدوره يتطلب فهمًا أوسع للديناميات التي تشكل هيمنة حزب العدالة والتنمية. لابد من تنحية الخطاب الفارغ جانبًا، لقد أصبحت صورة أحزاب المعارضة في كل محاولة للالتفاف على الديمقراطية واضحة. أيضًا الإجابة عن هذا السؤال تتطلب فهم من هو أردوغان -بكل أخطائه وحسناته- لهذا البلد؟ كما تتطلب الاعتراف بأنه أردوغان الذي وضع حدًّا لـ30 سنة من إراقة الدماء في الـ18 شهرًا الماضية.

في الانتخابات، فاز حزب العدالة والتنمية بـ60 في المئة من العواصم، وبـ59 في المئة من جميع المدن، وبـ61 في المئة من القرى كلها. وفاز حزب الشعب الجمهوري بـ20 في المئة من العواصم، و15 في المئة من

المدن كافة ، و17 في المئة من القرى. وفاز حزب الحركة القومية (MHP) بـ10 في المئة من العواصم، و9٪ من المدن، و11 في المئة من القرى. وفاز حزب السلام والديمقراطية BDP بـ 7 في المئة من العواصم، و15 في المئة من المدن، و 7 في المئة من القرى. لذا لابد من وجود سبب وراء نسبة نجاح حزب العدالة والتنمية البالغة 60 في المئة، بعد الابتذال الذي عرضته وسائل الإعلام. لم تكن انتخابات 30 مارس نجاحا فقط لحزب العدالة والتنمية، ولكن أيضًا كانت نسبة المشاركة فيها عالية لم يسبق لها مثيل في الانتخابات السابقة. هذه ليست مجرد نتيجة للحملة الانتخابية الناجحة؛ بل هي النتيجة التي تستحقها هوية حزب العدالة والتنمية في تركيا .

أصبح حزب العدالة والتنمية الحزب الأول في جميع المناطق السبع في تركيا. وكان قادرًا على منافسة حزب الشعب الجمهوري في منطقة بحر إيجة، وذلك بسبب التحالف بين حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية. في المناطق الأخرى كلها تقريبًا، كان هناك فرق على الأقل 10 في المئة بين حزب العدالة والتنمية وأقرب منافسيه. وكان الفرق 31 في المئة في البحر الأسود، و25 في المئة في وسط الأناضول، و12 في المئة في جنوب شرق الأناضول، و11 في المئة في شرق الأناضول، و10 في المئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حصة حزب العدالة والتنمية، بالمقارنة مع نتائج عام 2009، زادت في 74 مدينة، وانخفضت في سبع مدن فقط .

يوضح المشهد السياسي لنا أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد الذي يقطع جميع الخطوط السياسية في تركيا. "وحدة" تركيا يضمنها ناخبو حزب العدالة والتنمية. هذا هو سبب الزيادة الكبيرة في نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب

عندما كانت البلاد على أعتاب أزمة. لذا من المنطقي أن حزب العدالة والتنمية، هو القادر على الوصول إلى جميع المناطق والهويات في البلاد، وهو الجهة الوحيدة التي تسد فجوة عدم الاستقرار والأمن التي لا تزال موجودة في المجتمع التركي.

دعونا نضع جانبًا الـ55 في المئة (مجموع الأصوات التي حصلت عليها جميع الأحزاب الأخرى)، ونحلل ونقارن نتائج الانتخابات المحلية والعامة في الوقت الراهن. الشيء الواضح هو أن حزب العدالة والتنمية، الذي خرج منتصرًا في جميع الانتخابات التي خاضها، إذا فاز بالانتخابات العامة الرابعة، فإنه سيضمن مكانة الحزب المهيمن في البلاد. ومن ثَمّ، فإنه سيتحمل مسؤولية آلام الديمقراطية في تركيا. وكما تجلى من نتائج الانتخابات، فإن أحزاب المعارضة يائسة وليست قوية بما يكفي لتحمل مثل هذا العبء، وهذا ليس بغريب. المشكلة هي أن ضغوط هذا المشهد انعكست على عملية التحول الديمقراطي. وبينما يؤخر هذا الوضع العملية الديمقراطية، إلا أنه يقوي تدريجيًّا خطوط الصدع التي توحّد حزب العدالة والتنمية وتقسم المعارضة.

بظهور نتائج الانتخابات التي جرت في 30 مارس أصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد في التاريخ السياسي التركي الذي استطاع الوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية

بظهور نتائج الانتخابات التي جرت في 30 مارس أصبح حزب العدالة والتنمية هو الحزب الوحيد في التاريخ السياسي التركي الذي استطاع الوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية. ومن المفارقات أن هذا جعل أحزاب المعارضة تحمل تلك الشرائح المسؤولية لشعورها بأنها مهمّشة. ومع ذلك، يواصل حزب العدالة والتنمية تنفيذ سياساته من دون معارضة فاعلة، الأمر الذي أصبح معتادًا. إلا أنّ هذا الوضع يجب أن ينتهي؛ لأن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إدخال تعديلات على الدستور. وستصبح المعارضة طرفًا وطنيًّا من خلال دعم جهود الحكومة لهذا التغيير.

جعلت نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في 30 مارس المشهد السياسي في تركيا أكثر وضوحًا، مما يسمح بإنتاج تحليلات مفصلة. أولئك الذين ينظرون إلى هذه الخريطة ويستنتجون وجود (انقسام) هم مخطئون. المشهد السياسي أظهر تشتتًا، وليس انقسامًا. التشتت ليس لحظة يمكن التقاطها في الصورة. على العكس من ذلك، فقد أصبح الاتجاه السائد والذي يبدو أنه سيستمر. من وجهة نظر حزب العدالة والتنمية، يظهر المشهد إمكانية التوسع. هذا يمكن تأكيده بسهولة من خلال زيادة نسبة التصويت لحزب العدالة والتنمية، في 74 مدينة، بما في ذلك المدن التي خسر فيها. ومِن ثَمّ يمكن القول إنه كلما تقدم حزب العدالة والتنمية ضعفت المعارضة.

ولطالما استمر هذا الاتجاه، فإن حزب العدالة والتنمية سيجبر المعارضة على زيادة أصواتها أو قبول الخسارة. هذا الوضع لن يكون طويلًا للمعارضة. حتى لو زاد حزب الشعب الجمهوري من نسبة أصواته بنسبة 20 في المئة ووصل إلى 30 في المئة، فإنه لن يحقق أي نوع من العمق السياسي في تركيا ما لم يطور إستراتيجية لتغيير التركيز الجغرافي على جمهوره. وهذا ينطبق على أحزاب المعارضة الأخرى كذلك.

إن أكبر عقبة تمنع المعارضة من توسيع قاعدتها الانتخابية هو عدم رغبتها في الخروج من منطقة راحتها. فمن المستحيل على المعارضة توسيع دائرتها بدون أن تسبب استياء بين صفوف ناخبيها الحاليين، وتتغلب على الكمالية أو القومية التركية. فتاريخنا السياسي يتميز بحركات سياسية، من النوع الذي عندما تواجه أزمة، تختار الانقسام بدلًا من التحول.

معظم الحكومات، إن لم يكن كلها، ظهرت من هذه الحركات. ومن أبرز الأمثلة على تلك الانقسامات؛ حزب الشعب الجمهوري CHP، وحزب اليسار الديمقراطي DSP، وحزب الحركة القومية MHP، وحزب الوحدة الكبرى BBP، وحزب الرفاه، وحزب العدالة والتنمية AKP. ورغم عدم وجود أدلة تشير إلى سيناريو على غرار سيناريو حزب الشعب الجمهوري CHP وحزب اليسار الديمقراطي في هذه المرحلة، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن هذا النمط في التاريخ السياسي التركي.

من المحتمل أن يكون هناك سيناريو مماثل للانقسام بين حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي (SHP) وحزب العمل الشعبي (HEP). ومن المحتمل ظهور تفرعات في حزب الشعب الجمهوري يشابه الانشقاقات داخل الحركة السياسية الكردية في الماضي، على عكس انقسام حزب اليسار الديمقراطي DSP. ومن ثَمّ، لا بد من الاعتراف بالمحاولات الصبيانية لأولئك الذين يفسرون المشهد التركي كقصة انقسامات. ولأنه من المستحيل على حزب الشعب الجمهوري الوصول إلى الشرائح كافة في

إن أكبر عقبة تمنع المعارضة من توسيع قاعدتها الانتخابية هو عدم رغبتها في الخروج من منطقة راحتها. فمن المستحيل على المعارضة توسيع دائرتها بدون أن تسبب استياء بين صفوف ناخبيها الحاليين

المشهد السياسي التركي من خلال مخاطبة النخب فقط، إلا أنه من المهم أن يقرر الحزب إستراتيجيته مع الكماليين في المستقبل. من ناحية أخرى، فإن الكماليين بحاجة إلى اتخاذ قرار بشأن ما يجب القيام به مع نخب حزب الشعب الجمهوري الجديدة. بعد كل شيء، فإن الوضع الحالي لا يختلف عن انقسام حزب الشعب الديمقراطي الاجتماعي (SHP) وحزب العمل الشعبي (HEP)، الذي وقع في عام 1992 وأسفر عن تولي دنيز بايكال زعامة الحزب.

عـام 2014 مرشـح ليس فقـط ليكون إحـدى السنـوات الأطول فـي التاريخ السياسي التركي، ولكـن أيضًا ليكون الأكثر إثارة

ومـن الواضـح أن زعيم الحـزب الحالي، كمال قليتشدار أوغلو سيستطيع إدارة الأزمة لوقـت أطـول. ومع ذلـك، إذا كانـت نتيجة الانتخابات المقبلة نفـس النتيجة، فلن يكون هنـاك مبرر واقعـي للحزب الكـمالي أن يبقى خاملًا. وسـوف يتساءل الناخبون، لماذا يجب أن يصوتـوا دومًـا ويدعموا "فريقًـا" يَعِدُهم بتوسـيع نطاق الحزب كل مرة ويخفق بشكل واضح.

متى ينتهي عام 2014؟

عـام 2014 مرشـح ليـس فقـط ليكـون إحدى السنوات الأطول في التاريخ السياسي التركـي، ولكـن أيضًا ليكـون الأكثـر إثارة. الكماليـون، الذين كانوا النخـب المهيمنة قبل عقد واحد فقط، ليسوا طرفًا في الصراع الذي يجـري عـلى السـلطة في تركيـا الآن. هذه هي المـرة الأولى التي أصبحوا مجرّد متفرجين على صراع على السـلطة في البلاد. إنهم مضطرون لأن يتحالفوا مـع جماعة كولن، التي أعلنوها سـابقًا أنها عدو الشـعب (رقم واحد). وبعد سـنوات مـن الآن، بالنسـبة لأولئـك الذيـن سـيكتبون التاريخ، سيسـتحق هذا التحالف الجديد البحث والتحقيق.

انتهـت المرحلـة الأولى مـن سـباق الانتخابـات الثلاثيـة في تركيـا بانتصـار أردوغـان. وسـتكون الانتخابات الرئاسـية المقبلـة في أغسـطس 2014 المرحلـة الثانية. الكماليون، للمرة الأولى في التاريخ، لن يكون لهم رأي فيمن سيتولى الرئاسة، المنصب الذي يُعدّ أعلى مستوى في نظام الوصاية. وستكون مناقشـة مقعـد الرئاسـة مـن نصيـب حـزب العدالة والتنمية وحده.

كما يتبـين من المشـهد السـياسي الحالي في تركيا، فإنه سـيكون من الصعـب للغاية على أي مرشـح مـن حـزب الشـعب الجمهوري أن يصـل إلى كرسي الرئاسـة في الانتخابات. فمن الأرجـح أن يكون لـدى الرئيس المقبل لتركيا ميول محافظة أو محافظة قومية؛ لأنه من الصعب على الناخبـين الأتراك اختيار رئيس هويتـه تختلف جذريًّا عن هويتهم. والسـؤال الوحيـد الـذي يطـرح نفسـه في الانتخابات المقبلة هو: ما الذي سـيحدث إذا تم انتخاب أردوغان رئيسًا للبلاد؟ الرئيس الحالي عبد الله غـول أعلن بالفعل في أبريل 2014 أنه ينوي اعتزال العمل السـياسي، فاتحًـا بذلك الباب أمام بدء المناظرات الرئاسـية بعد الانتخابات المحلية مباشرة. النقاد الليبراليون الذين اتهموا أردوغان بأن سـيصبح بوتـين آخر يواجهون الآن مأزقًا. ومن المفارقات، أن الحلّ الوحيد الـذي يمكنهـم تقديمه هـو تشـكيلة أخرى لـ"بوتين–ميدفيديف". وبعبارة أخرى، إنهم يريـدون أردوغـان، الـذي كانوا قـد أطلقوا عليـه اسـم بوتـين، ويريدونـه أن يخلف عبد الله غول، الـذي يقوم بدور ميدفيديف. لكن

الرئيس أنهى هذه المشاعر الساذجة بجملة واحدة.

في الوضع الحالي إذا أصبح أردوغان رئيسًا فسيضطر حزب العدالة والتنمية أن يختار رئيس وزراء جديدًا. ومع ذلك، لن تنتهي هذا المشكلة. هذه هي المرة الأولى التي سوف تنتخب فيها تركيا رئيسها بالاقتراع الشعبي. الرؤساء السابقون لتركيا حتى الآن تم انتخابهم من قبل البرلمان. لكن عندما تدخّل نظام الوصاية في الانتخابات الرئاسية عام 2007 من خلال الجيش، أصدر حزب العدالة والتنمية مشروع قانون لتعديل الدستور، سمح بانتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة. وبعبارة أخرى فإن الكماليين، من خلال التدخل في الانتخابات الرئاسية عن طريق الجيش والقضاء من أجل منع مرشح حزب العدالة والتنمية من أن يصبح رئيسًا، عن غير قصد- أنهوا أي إمكانية لأي مرشح كمالي آخر أن يصبح رئيسًا.

الدولة التركية نظامها برلماني. ومشكلة الأنظمة البرلمانية كافة هي انتخاب الرئيس. يحتاج أي نظام يتم فيه منح الرئيس مجموعة واسعة من الصلاحيات إلى إعادة تعريف عندما تصبح إمكانية إجراء انتخابات شعبية جزءًا من المعادلة. فإذا اختار الرئيس استخدام الصلاحيات التي منحها له الدستور كافة فسيكون من المستحيل أن يصبح رئيسًا رمزيًّا للدولة. في ظل هذه الظروف، ستكون تركيا مضطرة إما للحفاظ على مستوى معين من الانسجام بين الحكومة ومكتب الرئيس، أو تغيير نظامها السياسي.

لقد أظهرت انتخابات 30 مارس بوضوح أن حزب العدالة والتنمية سيستمر في تأدية دور مهمّ في المشهد السياسي في تركيا لسنوات قادمة

لقد أظهرت انتخابات 30 مارس بوضوح أن حزب العدالة والتنمية سيستمر في تأدية دور مهمّ في المشهد السياسي في تركيا لسنوات قادمة. المشكلة الأكبر التي تواجه حزب العدالة والتنمية المهيمن على السياسة التركية هي عدم وجود حزب معارض مناسب يمكن التعامل معه سياسيًّا. وهذا يضع عبء الديمقراطية كليًّا على حزب العدالة والتنمية. ومن غير المرجح أن المشهد السياسي في تركيا سيتم تطبيعه على المدى القصير. وهذا يدل على شيء واحد فقط: سيكون هناك العديد من السنوات السياسية الطويلة، مثل عام 2014 في مستقبل تركيا القريب، وستواصل تركيا تجربة آلام التطبيع.

المصادر والمراجع:

(1) Çayır K. The Emergence of Turkey's Contemporary 'Muslim Democrats' eds. Cizre Ü. Secular and Islamic Politics in Turkey: The Making of the Justice and Development Party Routledge 2008 p. 66.

(2) Yavuz M. H. &Özcan N.A. Crisis

in Turkey: The Conflict of Political Languages Middle East Policy vol. XIV no. 3 Fall 2007 p.119.

(3) Çınar M. Turkey›s Transformation Under the AKP Rule The Muslim World vol. 96 issue 3 July 2006 p. 472.

(4) Özhan T. The Peace Process and the Enmity of Politics Hurriyet Daily News November 01 2013.

(5) Dalay G. Kurdish peace process: The latest phase of de-securitisation politics Al Jazeera May 14 2013.

(6) Kardaş Ş. Turkey: Redrawing the Middle East Map Or Building Sandcastles? Middle East Policy vol. 17 issue 1 Spring 2010 p.119.

(7) Gunter M. Reopening Turkey›s Closed Kurdish Opening? Middle East Policy vol. 20 issue 2 Summer 2013 p. 91.

(8) Ete H. The Political Reverberations of the Gezi Protests Insight Turkey vol. 15 Issue 3 Summer 2013 p. 16.

(9) Taştan C. Ete H. Gezi Eylemleri: Kurgu ile Gerçeklik Arasında SETA 2013 p.35

(10) Atay T. The Clash of ‹Nations› in Turkey: Reflections on the Gezi Park Incident Insight Turkey vol. 15 issue 3Summer2013 p. 43.

(11) Akbaba Y. Turkey›s Corruption Crisis: A Political Probe Fair Observer January 29 2014.

(12) Dalay G. Çözümsürecininmuhasebesive Aralıkoperasyonu Al Jazeera January 17 2014.

(13) Tittensor D. The House of Service: The Gülen Movement and Islam's Third Way Oxford University Press 2014 p. 96.

(14) Göçek F.M. Transformation of Turkey: Redefining State and Society from the Ottoman Empire to Modern Era I.B. Tauris 2011 p. 158.

(15) نفس المصدر، ص 158

(16) Ensaroğlu Y. Turkey›s Kurdish Question and the Peace Process Insight Turkey vol. 15 issue 2Spring2013 p. 9.

(17) Syria leak prompts espionage probe in Turkey Al Jazeera 29/03/2014 http://www.aljazeera.com/news/europe/2014/03/syria-leak-prompts-espionage-probe-turkey-201432913373087 4384.html

(18) HatemEte Syria leaks: A Gulenist Suicide Mission Sabah Daily 31/03/2014.

(19) Letsch C. Turkish local elections: AKP set for victory Guardian March 30 2014.

(20) YerelSeçimlerSonrasıSandıkv eSeçmenAnalizi KONDAApril 16 2014http://www.konda.com.tr/tr/raporlar/KONDA_30Mart2014_YerelSecimAnalizi.pdf

(21) Duran B. Outcome of the Elections Erdoğan and the Gulen Movement Daily Sabah April 04 2014.

(22) لمزيد من التفاصيل، انظر تحليل الجزيرة، الانتخابات المحلية التركية: الخلفية والنتائج والتداعيات، 7 أبريل 2014، Turkish Local Elections: Background Results and Implications April 7 2014 http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/4/7/201447629161 2734Turkish%20Local%20Elections%20Background.pdf